

## تراث وآثار

## الدهار يمتد إلى بيوت ساحل علما

لم يعد تدمير البيوت الأثرية حكراً على بيروت، بل امتد ليطل الضواحي. فها هي البيوت التراثية في ساحل علما تندثر أمام جرافات المقاولين، رغم أنها كانت في حالة جيدة جداً من المحافظة والجمال. خرق آخر لقرار عدم الهدم الذي أقره مجلس الوزراء

جوان فرسخ بجالي



البيتان اللذان هدمتا في ساحل علما بأقل من ساعتين

ساحل علما، منطقة قد لا يعرف الكثيرون موقعها. فهي تلك التلال التي تفصل بين جونية وكازينو لبنان على الطريق الدولية بين بيروت والشمال. قربها من الطريق الدولية حولها منذ أكثر من عقدين إلى منطقة سكنية مرغوبة، فاستهدفها المقاولون، وخصوصاً أن موقعها الجغرافي مطل على خليج جونية وتعطى رخص البناء فيها لعشر طبقات، مع السماح باستعمال مساحة العقار. فبسرعة كبيرة، تحولت التلال الخضراء إلى غابات باطون. الكثافة السكانية مرتفعة جداً، والمساحات الخضراء باتت نادرة جداً، إلا في العقارات التي تحوي بيوتاً قديمة. من هنا، بدأت عملية استهداف هذه البيوت. وفي أسبوع واحد خسرت ساحل علما اثنين من بيوتها التراثية ذات القرميد الأحمر والثلاثة قناطر المنحوتة في الحجر الأبيض. بيتان كانا بحالة جيدة جداً، لكن «لعمريهما» أنهما محاطان بحداثق تمتد مساحتها إلى أكثر من 2700 متر. بيتنا عائلتي مطر ومراد السابقين هدمتهما، في أقل من ساعة، شركة المقاولات التي اشترت العقارات. حتى إنهما لم يُفْرغَا من شبابيكهما وأبوابهما الخشبية. حتى البلاط الملون لم يرفع من الغرف كلها. هكذا، بكل بساطة، دخلت الجرافة العقار، رفعت رفسها وضربت القرميد أول مرة، فوق

ارسلت وزارة الثقافة كتاباً بالمحافظة، فعمل على هدم المبنى من دون الحصول على الاذن

لأنها ذاكرة المنطقة»، كما تؤكد المهندسة المسؤولة عن الملف أسامة كلاب. هذا ما دفع الوزارة إلى إرسال كتاب إلى بلدية جونية، طالبة منها عدم إعطاء الإذن بهدم المبنى في العقار الرقم 140. لكن يبدو أن البلدية لم تتسلم الرسالة، ولم تعرف بها ولا بفحواها، فهدم البيت دون رخصة؛ وبات اليوم العمل مركزاً على توفير شاسر للحجارة القديمة؛ ويخبر أبناء المنطقة أن عملية الهدم أتت بالتواطؤ مع مخفر الدرك الذي طلبه

الجزء الشمالي، ثم ضربة أخرى معاكسة، فوق الجزء الجنوبي، وانتهت القصة. القصة التي كانت قد بدأت حينما اتصل بعض أهالي ساحل علما بالمديرية العامة للآثار، طالبين منها الحضور إلى البلدة للاطلاع على بيوتها القديمة ظلماً منهم أنها مهددة. فتوجه فريق مختص من المديرية إلى المكان وجال على العقارات أكثر من مرة، ورفع تقريراً إلى وزارة الثقافة، طالباً فيه «عدم هدم البيوت، والعمل على المحافظة عليها

السكان، فوصل بعد 3 ساعات، وقبل أن تتوقف الدورية بدقائق، ترك سائق الجرافة المكان. هكذا، حينما وصلت السلطة كان التدمير حاصلًا لا محالة! والمضحك المبكي هو أن الوقاحة أخذت بالمقاولين إلى درجة إعادة الكرة في العقار الرقم 389. الطريقة نفسها، المبدأ ذاته: سياسة الأمر الواقع التي تفرض على وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار. كأنما السؤال هو: ماذا ستفعلون الآن؟ ما هي سلطتكم، ونحن نتحكم في الرشى والمنطقة؟

المشكلة تكمن في أن بيوت ساحل علما ليست مصنفة ضمن لائحة الجرد العام للآثار، لذا فحمايتها قانوناً ليست بالأمر العادي، بل يتطلب قراراً وزارياً وتصنيفاً عاماً يفرض المحافظة على أصحاب العقارات، وخصوصاً أن المحزن هو أنه كان يمكن التوصل إلى حل وسطي مع المقاول يقضي بالحفاظ على البيت والبناء على باقي العقار. لكنه لم يبيح التفاوض، بل فضل الهدم السريع. وهذا دليل على عدم اكتراثه بالأهمية التاريخية والهندسية للمنطقة. وتقول كلاب إن «بيوت ساحل علما تتميز بتعدد الأنماط الهندسية، فبعضها يبرز الطابع المحلي في التزيين ويضيف إليه بعضاً من اللمسات الهندسية الغربية. وهناك بيوت زينت جدرانها بزخارف منحوتة في الحجر كتلك الموجودة في أكبر قصور بيروت. فضلاً عن الرسوم على الأسقف الخشبية، وذلك شاهد على فترة العز التي عرفتها كسروان بين القرنين الثامن والتاسع عشر مع انتشار تربية دود القز وتجارة الحرير. وهذه البيوت القديمة تمثل نواة القرية القديمة، فهي محاطة بحداثق وتتصل ببعضها بأدراج قديمة».

بات من غير المقبول أن تخسر ساحل علما، والمناطق اللبنانية الأخرى، طابعها التاريخي وتتحوّل إلى مجرد أحياء ذات مبانٍ عالية. ما يجري في ساحل علما هو مثال لما يجري في المدن اللبنانية. مقاول نافذ في منطقته يطبق القانون الذي يراه صائباً، وتذهب جهود وزارة الثقافة سدى، إلا إذا قررت أن تلاحق هؤلاء على هدمهم أملاكاً تراثية من دون طلب الإذن بذلك.

## الخط الساخن لإنقاذ البيوت القديمة



بيوت تراثية للإنقاذ

على الخط «لتصفية الحسابات». فكل من أراد أن ينتقم من شريكه السابق لعدم نجاح الشراكة يتصل حتى يوقف المعاملة أو على الأقل يؤخرها ويكبده خسائر. وهناك من يتصل بعدما يبيع بيته لمقاول، مدركاً تماماً أنه سيهدم، لكنه يتصل لإيقاف تلك العملية. تضحك كلاب قائلة إن «الخط الساخن لم ينشأ للحزازات والمشاكل، بل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تاريخ العاصمة وهويتها. والمواطنون هم أهم قوى ميدانياً، فهم العيون الساهرة التي تتابع ما يجري في كل مكان. ونحن لا نعمل للربح المادي السريع، بل لمدينة تعرف تاريخها وتحافظ عليه».

أصحاب العقار ينوون هدمه واستبداله ببنائات شاهقة». لكن هذا لا يعني أنه في بعض الأحيان يبدأ النقاش بشأن جدية الحفاظ وأهميته، وإن كانت الجهود التي تقوم بها الدولة كافية أو لا. تبقى إشارة إلى أن الإخبار على الخط الساخن يتطلب بعض الجهود من المتصل كي لا يضيع الوقت. فالحصول على رقم العقار حيث تجري عملية الهدم أو التفكيك يساعد كثيراً فريق العمل الذي يبدأ عمله من الملف قبل الزيارة الميدانية. ومن ثم هناك الإشارات الدقيقة إلى العنوان التي تسرع العمل. فبائع الخضرة الجوال مثلاً ليس دليلاً على المكان. يقبى الأهم، ألا يأتي الاتصال

الأرضيات، وخشب الشبابيك والقناطر يباع بأسعار عالية. لذا، تبدأ عملية «تجريد» المباني مما فيها. وحينما ينتبه المواطنون إلى هذه التفاصيل، غالباً ما يتصلون بالمديرية العامة للآثار عبر الخط الساخن ويبلغونها بالتفاصيل. حينها، يتوجه فريق من المديرية إلى المكان، وإن كان الإخبار حقيقياً، يُتصل بمخافر الدرك التي توقف العمل على الأرض، ويحال الملف على وزارة الثقافة لدراسته والتأكد من الأهمية التاريخية للبيت، وإعطاء الإذن بالهدم أو رفضه». وتقول كلاب إنه حينما يُكشف على الأرض، غالباً ما يتفاعل الناس معها إيجابياً، فيأتون ويسألونها إذا كان

01/612299 هو رقم الخط الساخن الذي حددته وزارة الثقافة للمواطنين للاتصال بها وإبلاغها بأي عمل تخريبي يطل المباني التاريخية والتراثية. فكرة أعطت ثمارها بسرعة قصوى. وتكشف المهندسة أسامة كلاب أن «المواطنين تجاوزوا مع فكرة هذا الخط، وكان هناك تفاعل مع الوزارة والمديرية العامة للآثار. فنحن ننتقي دائماً اتصالات من مواطنين يطالبون بالمحافظة على البيوت القديمة. وبت بعض المواطنين مدركاً لطرق الهدم التي نادراً ما تأتي بسرعة. فلهدم أهل اختصاص، مبادئ في العمل. فهذه الشركات التي تأخذ المباني القديمة تعمل على تفكيكها قطعة قطعة. رخام

تجدد الإشارة إلى أن السعودية باتت منذ سنين قليلة تغير في سياستها العامة تجاه موضوع الآثار، فهي تسمح بإجراء أبحاث وتنقيبات أثرية على أرضها والكشف عن الحقب التاريخية قبل الإسلام. وتحاول السعودية توفير مسارات سياحية أثرية، لدخول عالم السياحة الأثرية واستقطاب السياح. وفي هذا الإطار، أنجز معرض الآثار السعودية في متحف اللوفر في فرنسا.

المحاربين، كانت له جولات وانتصارات مهمة مع شعوب البحر الأحمر. وقال إن «الحضارة المصرية كانت تمتد في الجنوب إلى الشلال السادس، وفي الشرق إلى سوريا وفلسطين العراق واليمن، وهذا يؤكد احتمال وجود آثار في الجزيرة العربية». وأكد أن مصر مستعدة للتعاون مع السعودية في عمل حفائر، والكشف عن الوجود المصري في الجزيرة العربية خلال عصر الفرعنة.

الأثري الذي أعلن وبحث سبل التعاون بين البلدين». وأكد حواس أنه «سيسافر قريباً إلى السعودية، وأن وجود نقش باسم رمسيس الثالث في السعودية أمر طبيعي جداً... إن عملت حفائر في الجزيرة العربية فسنعثر على آثار تخبت الوجود الفرعوني في المنطقة، ولا سيما في عصر الرعامسة». وأوضح حواس أن تحتمس الثالث، آخر الملوك

أعلنت السعودية اكتشافها أول نقش هيرغليفي في الجزيرة العربية على صخرة ثابتة بالقرب من واحة «تيماء»، يحمل توقيعاً ملكياً للملك رمسيس الثالث، أحد ملوك مصر الفرعونية. وعلى أثر ذلك، طلب رئيس هيئة السياحة والآثار في السعودية الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز من الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار المصرية زاهي حواس معاينة الكشف

## الفرعنة في السعودية